

PROVISIONAL

A/43/PV.40
7 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١١/٠٠

(البحرين)

السيد الشكر

الرئيس :

(نائب الرئيس)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)
- (أ) مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة
- (ب) مشروع القرار
- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الثالث للمكتب [٨] (تابع)
- تقديم المساعدة الطارئة إلى نيكاراغوا وكوستاريكا وبينما والبلدان الأخرى المنكوبة بالاعصار جوان : مشروع قرار [١٥٢]
- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية : [١٥] (تابع)
- (ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشكر (البحرين) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة (A/43/488)

(ب) مشروع القرار (A/43/L.17)

السيد عبد الكتل (العراق) : أود في بداية كلمتي أن أعبر عن تقديرنا العالي للدكتور هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على المعلومات القيّمة التي قدمها في تقريره حول الوكالة لعام ١٩٨٧ ، وعلى قيادته الكفوءة والحكيمة لهذه المنظمة المتخصصة . هذه القيادة التي انعكست بشكل إيجابي على الوكالة وعلى ما حققته من إنجازات في مهامها المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية ، وذلك على الرغم من المصاعب التي جابهتها وفي مقدمتها المصاعب المالية الناتجة عن عدم تسديد بعض الدول ، لا سيما الدول ذات المساهمة الكبيرة في الميزانية ، لالتزاماتها المالية في الوقت المناسب . ونود بهذه المناسبة أن نلفت الأنظار الى هذه المشاكل على أمل أن تجد كل دولة عضو في الوكالة الأسلوب المناسب ، ضمن نظامها المالي والتشريعي ، للوفاء بالتزاماتها المالية في الأوقات المناسبة .

قد لا يكون ممكنا في هذا الوقت أن نتعرض الى جميع ما حققته الوكالة خلال عام ١٩٨٧ في برامجها الهادفة الى توسيع استخدام الطاقة الذرية في العالم ، ولذلك سوف أقتصر على ذكر بعض الأمور التي أعتبرها ذات أهمية خاصة .

ويأتي في مقدمة ذلك انتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الذرية الذي يحظى باهتمام جميع الدول ومنها الدول النامية ، هذا الاهتمام الذي ينبع من حاجتها الى مصادر للطاقة ضرورية لبرامجها التنموية . إن إنجازات الوكالة في هذا المجال جديرة بالتنويه ، لا سيما إنجازاتها في التأكيد على الجوانب المختلفة لرفع معايير السلامة النووية وجعل الاستخدام السلمي للطاقة الذرية أكثر أمانا وأقل مخاطر . لقد

شمل ذلك توسيع البرامج التدريبية وتقديم المساعدات التقنية اللازمة للعديد من الدول لمساعدتها في إعداد كوادرها الوطنية والتحضير لبرامجها في القدرة الكهرونووية .

وقد كشفت الوكالة من فعاليتها في مجال السلامة النووية في أعقاب عدد من الحوادث النووية ومنها حادثة تشيرنوبل المعروفة . ولا بد أن نشير هنا الى المساعدات التي قدمتها الوكالة وما زالت تقدمها للدول الاعضاء في انشاء شبكاتها الوطنية أو الإقليمية لأغراض رصد الإشعاع والسيطرة عليه ، وكذلك الى إنجاز مراجعة معايير السلامة النووية وتحديثها والتي نأمل أن تأخذ جميع الدول التزاما طوعيا على نفسها بالاستفادة من هذه المعايير في تشريعاتها الوطنية . ولا يفوتني هنا أن أنوه بالجهد المتميز الذي بذلته الوكالة في إعداد اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي مستقبلا ، وقد دخلت هاتان الاتفاقيتان حيز التنفيذ . ولم يتوقف عمل الوكالة بإنجاز هاتين الاتفاقيتين ، بل إنها أنجزت كذلك جميع الترتيبات المطلوبة منها في إيجاد شبكة الاتصالات التي تمكن من التبليغ عن الحوادث خلال وقت قصير .

إن العراق إيماناً منه بأهمية الطاقة الذرية وأهمية الاستخدام السلمي والامن لهذه الطاقة ، وكذلك بأهمية التعاون الدولي في هذا المجال ، فقد انضم الى هاتين الاتفاقيتين وأودع وثائق التصديق عليهما لدى الوكالة .

إن إنجازات الوكالة في هذا المجال ساهمت مساهمة فعّالة في التقليل من الآثار السلبية التي خلفتها حادثة تشيرنوبل على الاستخدام السلمي للطاقة الذرية .

لقد بدأت فعلا الاعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الذي ستؤدي فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا مهما . فالوكالة هي الجهة المسؤولة عن التحقق من التزامات الدول بموجب أحكام هذه المعاهدة . ولقد أصبح نظام الضمانات الذي أوجدته الوكالة ، وفاء بالمسؤولية الملقاة عليها ، نموذجا لما يمكن أن تكون عليه أنظمة التحقق المطلوبة في الاتفاقيات الدولية . ولقد قدم المدير العام للوكالة جميع المعلومات المطلوبة عن

خبرة الوكالة في هذا المجال الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح خلال شهر حزيران/يونيه الماضي .
وبهذه المناسبة لا بد لنا ان نؤكد على دور الوكالة في توسيع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية واهمية هذا الدور بالنسبة لجميع الدول ، لا سيما الدول النامية التي لا ترغب في ان ترى ان يختل التوازن بين المهمتين الرئيسيتين ، أي المساعدة والتعاون الفني ، وأعمال الرقابة والسيطرة ، التي تقوم بها الوكالة .
كما اننا نؤكد على ان لا يكون للاجراءات التي قد تتخذ في نزع السلاح النووي أية آثار سلبية على نمو وتطوير الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في العالم .

لقد اتخذ المؤتمر العام للوكالة في دورته الثانية والثلاثين التي انعقدت في أيلول/سبتمبر من هذا العام قرارين أحدهما يدين رفض إسرائيل الانصياع لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤتمر العام التي طلبت إليها أن تضع جميع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة وأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم في المنطقة وفي العالم وتحديا جديا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تلتزم بها دول المنطقة . إننا من هنا نكرر الدعوة للوكالة بأن نأخذ بعين الاعتبار وبصورة جدية حرمان إسرائيل من أية مساعدات يمكن أن تساعد في تطوير قدرتها النووية .

أما القرار الثاني فهو قرار يخص تعليق حقوق وامتيازات النظام العنصري المقيت في جنوب افريقيا والمتعاون مع النظام الصهيوني في تطوير الأسلحة النووية وتهديد أمن وسلامة افريقيا . إننا نتوقع ألا تستمر طويلا أساليب التعويق والضغط التي تمارسها بعض الدول من أجل منع اتخاذ اجراءات رادعة بحق هذين النظامين .

ختاما ، وتعبيرا عن تأييدنا ومساندتنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمهامها الحيوية ، فإننا نؤيد مشروع القرار المقدم في الوثيقة A/43/L.17 .

السيد تورنودو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعرب وفند

فنلندا عن شكره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ، السيد هانس بليكس ، على بيانه الذي ركز على العديد من الجوانب الهامة المتعلقة بالطاقة النووية في عالمنا اليوم . ويمثل السيد بليكس أهم منظمة تعالج مسائل الطاقة النووية . وان كفاءتها في القيام بمهمتها معروفة على نطاق واسع .

وتشير التقديرات التي وضعتها هيئات دولية موثوق بها ، بما في ذلك الوكالة ذاتها ، الى زيادة هائلة في الحاجة الى الطاقة خلال العشرين عاما المقبلة . وستزداد الحاجة الى الطاقة الكهربائية شدة . وستخلق مسألة تلبية هذه الاحتياجات مشاكل جمة للعديد من الحكومات . ففي العديد من الدول يعد البديل النووي مسألة مثيرة للجدل . وتختلف الآراء بشكل كبير حتى فيما بين الخبراء الدوليين - وهي حقيقة

تتضح عن طريق الخلاصات الموجودة في النتائج الواردة ، على سبيل المثال ، في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وفي العديد من الدراسات والبيانات والتقارير الصادرة عن منظمات مختصة بالمسائل النووية . ولقد أدلى المدير العام للوكالة بملاحظات وثيقة الصلة بهذه المسألة . وأشيرت حجة قوية لفتت انتباهنا الى الجوانب البيئية لانتاج الطاقة ، وبصفة خاصة الى النتائج الملائمة التي نشأت عن الطاقة النووية في شكل انخفاض الانبعاث الضار . ونحن الفنلنديين نميل الى تأييد وجهة النظر التي تولي الاهمية للاعتبارات البيئية أكثر من ذي قبل عندما نختار بين بدائل الطاقة المتوفرة .

ولا يمكن تجاهل التقارير الصادرة عن خبراء معترف بهم دوليا حول الأضرار التي تنذر بالخطر نتيجة احتراق الوقود الأحفوري . ونرحب بنهج المدير العام ازاء هذه المشكلة . وتحمل كل دولة ، عندما تختار بدائل انتاج الطاقة ، مسؤولية مباشرة عن بيئتنا المشتركة . ولا يمكن إيجاد الحلول التي تضمن التصدي للحاجة الى حماية البيئة على المدى الطويل إلا عن طريق التعاون الدولي واسع النطاق الذي يشمل كل أشكال انتاج الطاقة . ولقد بدأ التعاون بالفعل في بعض أجزاء العالم على أساس إقليمي بغية التغلب على المشاكل البيئية المحدودة جغرافيا . وسيتعين أن يشمل هذا التعاون في نهاية المطاف المجتمع الدولي بأسره . وستظلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أساسي في هذه العملية .

ويرتبن قبول الطاقة النووية بصفة أساسية بمعايير السلامة ، والتصريف السليم للنفايات والضمانات الفعالة ضد عدم الانتشار . وهذه مجالات يلعب التعاون الدولي فيها ، بالإضافة الى البحوث والتشريعات الوطنية ، دورا هاما متزايدا . وان عمل الوكالة بهدف التوصل الى معايير آمنة ومرشوق بها لانتاج الطاقة النووية جدير بالثناء ويجب أن يحظى بدعم جميع الدول الاعضاء . ويجب أن يشمل ذلك الوفاء الكامل لكل الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة .

فقد بات تدهور الموقف المالي للوكالة واضحا في عملها في مجال الضمانات . ويوضح تقرير الوكالة الاخير حول تطبيق الضمانات عدم تمكن الوكالة من تحقيق أهدافها

المتعلقة بالضمانات في عام ١٩٨٧ . وما لم يتم تقديم الدعم المالي الاضافي للوكالة فستغدو الحالة أكثر تعقيدا . وتحاول بعض الدول ، بما في ذلك فنلندا ، التخفيف من هذه المشكلة عن طريق المساهمات الطوعية في أنشطة الوكالة في مجال الضمانات ، غير أن هذه الاسهامات لا تمثل حلا دائما لهذه المشكلة المتفاقمة . ونظرا لزيادة الطلب على الضمانات التي توفرها الوكالة ، سواء بمقتضى معاهدة عدم الانتشار أو بموجب اتفاقات منفصلة ، يجب السماح بزيادة الميزانية العامة للوكالة والتخلي عن مبدأ تجميدها .

إن الاتفاقيتين الدوليتين المعنيتين بالإخطار المبكر وبتقديم المساعدة فسي حالة وقوع حوادث نووية قد وقعت عليهما أكثر من ٧٠ حكومة . وهذه بادرة مشجعة تنم عن الوعي المتزايد بضرورة العمل المتضافر في إطار المجتمع الدولي . وشمة ببادرة مشجعة أخرى تتمثل في القبول واسع النطاق للبروتوكول المشترك ، الذي تم التفاوض بشأنه تحت رعاية الوكالة ، والذي يتيح للدول الأطراف في اتفاقية فيينا إمكانية أن تستفيد من مزايا اتفاقية باريس في مجال المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، والعكس بالعكس . ويحدو حكومتي أمل وطيد في أن يشجع البروتوكول على التمسك الواسع النطاق باتفاقيات المسؤولية المدنية . كما قرر المؤتمر العام الأخير الذي عقدته الوكالة انشاء فريق عامل لدراسة كل الجوانب المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار النووية . وستساهم حكومتي مساهمة فعالة في عمل هذا الفريق الذي من المؤمل أن يؤدي عما قريب الى تفهم واسع النطاق لكل أشكال الأضرار النووية التي لم يتم تنظيمها دوليا حتى الآن .

في الختام أود أن أعرب عن عميق تقدير حكومتي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العام المنصرم وأن أشيد بالمدير العام ، السيد هانس بليكس ، وكل العاملين في الوكالة للقيام بعملهم على نحو ممتاز . وأود أن أوكد للمدير العام دعم حكومتي الكامل والمتواصل للوكالة وللمبادئ التي تستند إليها أنشطتها .

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استهل كلمتي

بالتنويه بحضور السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجمعية العامة .

إن تقديم التقرير السنوي عن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة ، يجلب معه احساسا عميقا بالتاريخ ، والاستمرارية ، والملة بهذه الجمعية . فمن فوق هذا المنبر قبل خمسة وثلاثين عاما قدم رئيس الولايات المتحدة اقتراحه "الذرة من أجل السلام" ، الذي أدى ، بعد أربعة أعوام ، الى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولا تعود أهمية هذه السنة الى كونها السنة الخامسة والثلاثين لإعلان هذا الاقتراح وحسب ، بل لأنها مثال على الاستمرارية والتاريخ ، لأنها تصادف الذكرى العشرين لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ومن رأي حكومتي أن هذه المعاهدة مك لا غنى عنه ، بل ولا مثيل له في مجال تحديد الاسلحة النووية . والعلاقة بين هذه المعاهدة وعمل الوكالة واضحة تمام الوضوح . وبعبارة بسيطة ، إن هذه المعاهدة التي وقعها وصدق عليها أكبر عدد من الدول يشترك في معاهدة متعددة الاطراف ، لا يمكن ، ببساطة ، أن تؤدي دورها الذي لا غنى عنه ، بدون نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبدون الدور الخاص الذي انيط بها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

ولكن هذا الدور ، الذي لا غنى عنه ، ليس كل شيء . فللوكالة وظيفتان مزدوجتان كما يبين تقريرها السنوي ، الوظيفة الاولى ، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وفي رأي حكومتي ، إن الوكالة تؤدي هذه الوظيفة بكفاءة عظيمة على الرغم من مواردها المحدودة ، ووظيفتها الثانية أن تمنع من تحويل الطاقة النووية أو المواد الذرية الى الأغراض العسكرية . وقد أشير أحيانا الى أن هناك تناقضا بين الجانب التشجيعي ، وجانب الرقابة ، وأود أن أوضح أن حكومتي ترى أن هذا التناقض لا وجود له ، بل أن هناك تكاملا هاما وأساسيا بدرجة غير عادية بين النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، والحاجة الى ضمان أن يكون هذا الاستخدام ،

حيثما يحدث ، استخداما مأمونا ، وألا يؤدي ، بأي حال ، الى انتشار الاسلحة النووية . ويمكنني القول ، مرة أخرى ، إنه من رأي حكومتي أن هذه الوظيفة الثانية ، هذه الوظيفة التي لا غنى عنها لتحديد الاسلحة النووية التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تفضلع بها الوكالة على نحو يدعوننا الى الارتياح الكامل .

وأود أن أعرب عن امتناني شخصيا للسيد بليكس للبيان الذي ألقاه أمس هنا . وكما كان يحدث دائما ، وقد شعرت شعورا خاصا في هذه المناسبة ، قدم السيد بليكس لنا بيانا واضحا جد الوضوح وفي الصميم عن الظروف التي تواجهنا في عالم اليوم . وأوضح على نحو لا يتطرق إليه الشك الدور الذي يجب أن تؤديه الكهرباء المولدة من الطاقة النووية ، وأن تستمر في تأديته في المستقبل . ولكنه أوضح أيضا ، على نحو لا يتطرق إليه الشك ، أنه يرى أن دور الوكالة هو أن تضمن ألا يؤدي استخدام الطاقة النووية في أي مكان الى انتشار الاسلحة النووية . وأود أن ألفت الانتباه ، بوجه خاص ، الى الفقرة الأخيرة من بيان السيد بليكس ، حيث ذكر ، موجها كلامه الى الذين يقولون أحيانا إن التخلص من الطاقة النووية هو الطريقة الوحيدة لضمان عدم انتشار الاسلحة النووية :

"وقطعا يبدو أن من الأوجب توسيع نطاق قبول الضمانات واتخاذ خطوات حاسمة صوب نزع السلاح النووي . وقد تشجع الخطوات التي توختها معاهدة عدم الانتشار مزيدا من الالتزام بعدم الانتشار ، سواء كان ذلك في إطار معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من الاتفاقات" . (A/43/PV.39 ، ص ٨)

إن هذه الملاحظات في بيان السيد بليكس تنطوي ، في رأيي ، على حقيقة جوهرية ، حقيقة يتعين علينا جميعا أن نوليها اهتماما عميقا .

إن الطاقة النووية باقية معنا الى مستقبل مديد ، وينبغي أن تبقى معنا . والتعاون النووي تفرضه علينا معاهدة عدم الانتشار نفسها وغيرها من الصكوك ، ولكن يجب ألا يسمح أبدا أن تنتشر الاسلحة النووية نتيجة استخدام الطاقة النووية .

ولهذا الغرض تكرس معاهدة عدم الانتشار ، ويوجّه عمل الوكالة . ولا يسعني إلا أن أردد الكلمات التي ختم بها السيد بليكس بيانه ، بأن أجدد الطلب ، نيابة عن حكومتي ، من الدول التي لم تنضم الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بعد ، أن تفعل ذلك ، وأن تقدم أقصى ما يمكن من دعم لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وختاماً ، هل لي أن أعرب عن تأييد حكومتي الكامل لمشروع القرار A/43/L.17

الخاص بعمل الوكالة ، والذي نرجو أن تعتمده الجمعية العامة بالاجماع .

السيد عبد الله فاضل (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

نحو عشر سنوات أعلنت الجمعية العامة مبادئ معينة تتعلق بحق الدول في وضع البرامج لاستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما وافقت الجمعية العامة على أن ينبغي للدول أن يكون لها حق الحصول على التكنولوجيا النووية وحرية استخدامها في الأغراض السلمية . ويتمسك وفدي بإيمانه الراسخ بهذه المبادئ ، ويرجو ألا يندس التعاون الدولي في الميدان النووي بانتهاك هذه المبادئ من قبل أي فرد في أي وقت في المستقبل .

وقد تابع وفدي ، باهتمام ، تقديم التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) لعام ١٩٨٧ في البيان الذي أدلى به السيد بليكس المدير العام للوكالة . وتعيد ماليزيا تأكيد تأييدها الكامل لأهداف الوكالة وعملها في تشجيع وتيسير التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، ومنع الانتشار النووي . وقد قامت الوكالة بعمل يستحق الشناء في النهوض بسلامة استخدام الطاقة النووية .

إننا جميعا ندرك تماما الخطر المتمثل في استخدام الطاقة النووية بدون أية قيود . ومن ثم ، فمن المهم جدا مراعاة احترام وتنفيذ الضمانات على نحو كامل . وينبغي أن تُعطى الوكالة سلطات كاملة لضمان أن يظل استخدام المادة النووية ، بمقتضى ضمانات الوكالة ، قاصرا على الأنشطة النووية السلمية . وتؤيد ماليزيا بقوة نظام الضمانات ذا الأهمية الحاسمة لنجاح مبدأ عدم الانتشار النووي . وينبغي تطبيق الضمانات على أوسع نطاق ممكن . وينبغي أن تكون جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مستعدة لاختضاع مرافقها النووية للضمانات ، بما يتفق ومعايير الوكالة .

أدت الوكالة دورا رئيسيا في توسيع نطاق التعاون في بعض مجالات السلامة النووية ، وهذا من الأمور المشجعة بالنسبة لماليزيا . غير أننا نلاحظ أنه يمكن ، بل وينبغي ، تعزيز التعاون الدولي في عدد من المجالات الهامة . وينبغي التركيز على توسيع نطاق التعاون التقني للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وبالنظر الى الموارد المحدودة ، لاسيما في البلدان النامية ، فإنه ينبغي تشجيع المساعدة المقدمة بمقتضى ترتيبات تعاونية سليمة تكفلها ضمانات مناسبة . ويلاحظ وفندي أن الدول النووية تهتم بصفة خاصة بمسألة الضمانات ، لكن هذا الاهتمام ليس قاصرا عليها ، وأنا واثق من أن الضمانات تهم العالم كله . إن أهوال الإبادة الجماعية النووية الناشئة عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية واضحة لنا جميعا ، وإننا ندرك أيضا وبشكل تام أخطار الحوادث النووية والأخطار الناجمة عن نقص عناصر السلامة .

إن أنشطة الوكالة في مجال السلامة النووية تستحق إيداع الكامل من الدول الأعضاء . وتوفر تدابير قوية للسلامة يعد عنصرا ضروريا من عناصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وينبغي التركيز ، على نحو كاف ، على السلامة النووية والحماية من الإشعاع . ومن الدلائل التي تشير بوضوح الى التزام الوكالة والدول الأعضاء بتحسين السلامة النووية والنهوض بها ، سرعة اعتماد وريان الاتفاقيتين المعنيتين بالإنداز المبكر بوقوع حادث نووي والمساعدة المقدمة في حالة وقوع حادث

نووي أو طارئ إشعاعي ، وهو ما يشكل ، بلا شك ، خطوة هامة تجاه التعاون الدولي في مجال السلامة الدولية . بيد أن من المهم الامتثال على نحو صارم لهاتين الاتفاقيتين وغيرهما من الاتفاقات ذات الصلة بالتكنولوجيا والسلامة النوويتين . إن المسؤولية عن السلامة النووية ترجع الى الدولة التي تملك المرافق النووية في المقام الاول . ومن ثم فمن المهم أن تضمن الدول لا الالتزام بمعايير السلامة على نحو صارم فقط ، وإنما أيضا مواصلة الاتصال مع الأطراف الأخرى ، لاسيما الوكالة ، ليتسنى تصحيح أية أخطاء قبل أن يعاني أحد من كارثة نووية .

ومن المجالات التي أصبحت تثير قلق المجتمع الدولي بشكل رئيسي ، زيادة إلقاء النفايات النووية والسامة بطريقة عشوائية . ومن المؤسف انه يجري تجاهل الأضرار الضارة لالقاء هذه النفايات على البيئة والحياة . ويعتقد وفدي أنه يجب اتخاذ التدابير الصارمة التي تكفل الحد من هذه الممارسة غير المسؤولة المتمثلة في إلقاء النفايات النووية والسامة ، ووقفها تماما .

وختاما ، يعلن وفدي ، إذ يكرر من جديد دعمه للوكالة ، استعداداه التام لتقديم كل التأييد لمشروع القرار .

السيد ديلبيتش (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود ، قبل

كل شيء ، أن أتقدم الى السيد هانز بليكس ، مدير عام الوكالة ، بعبارات التقدير والتهنئة للبيان الذي أدلى به في معرض تقديمه للتقرير السنوي لعام ١٩٨٧ :

خلال سنوات العمل المثمر الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) لم تكتف حكومة بلدي بالالتزام الصارم بالهدف الأساسي الذي تسعى الوكالة الى تحقيقه ، والمتمثل في نظرنا في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لخدمة السلم والصحة وتحقيق الرخاء العام للمجتمع الدولي ، بل برهنت أيضا على ذلك الالتزام بمشاركتها النشطة والحماسية في عمل الوكالة .

وفي الواقع ، تقدم الأرجنتين مساهمة حاسمة الأهمية لأنشطة الوكالة المتعلقة بالمساعدة التقنية وذلك بوصفها بلدا مانحا ، لاسيما للبرامج ذات الأثر الشامل ،

مثل الترتيبات التعاونية الإقليمية لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية المعروفة ببرنامج "أركال" . وبالمثل ، فقد أسعد حكومتي أن تنضم إلى مجموعة البلدان التي وقَّعت مؤخرًا في فيينا على البروتوكول المشترك بشأن تطبيق الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية الغير في مجال الطاقة النووية (اتفاقية باريس) ، واتفاقية المسؤولية المدنية عن الضرر النووي (اتفاقية فيينا) .

إن هذا الموقف يعزى إلى الثقة المتجددة القوية التي يضعها بلدي في التكنولوجيا ، ولا سيما التكنولوجيا النووية ، كوسيلة مناسبة لتلبية احتياجات شعوبنا ، وبخاصة الشعوب التي تعيش في العالم النامي .

وهكذا ، كرست جمهورية الأرجنتين خلال العقود الثلاثة الماضية جهودًا ضخمة لاكتساب قدرة فائقة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وهو ما يفتخر به شعبنا . ومما لا شك فيه أن التطور النووي يعد خطوة هامة في عملية تحديث الأرجنتين ، وهي تجربة تود حكومتي ، انطلاقًا من روح التعاون الشامل ، أن تشرك فيها الشعوب الأخرى المهمة بالتماس الوسائل الملائمة لإنجاز الأهداف العظيمة المتمثلة في الرخاء والسلام . إننا ، وقد وضعنا هذا الهدف في الاعتبار ، قمنا بالاشتراك مع العديد من البلدان النامية بتنفيذ مشاريع هامة مشتركة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ستبين في المستقبل القريب ، وبوضوح ، المنافع الكثيرة التي يمكن أن تستمد من التعاون بين الجنوب والجنوب .

ولقد أبرز هذا الجهد ، بشكل مستمر وواضح ، النوايا السلمية التي أعربنا عنها في مختلف المحافل الدولية وتجلت صراحة في جميع أعمالنا الثنائية ، لنتجنب تشويه هذه الأهداف بسبب اعتبارات لا تتفق وروح التعاون الأصيلة .

وفي ضوء ما ذكرناه ، تقدر جمهورية الأرجنتين تقديرا عميقا مجمل العمل الذي تقوم به الوكالة . ولهذا السبب نؤكد اليوم مرة أخرى عزمنا على الاستمرار في العمل بنشاط في إطار الوكالة ، كما فعلنا في الماضي وكما هو موضح في التقرير المعروض علينا الآن . وبهذه الروح البنّاءة يرحب وفد بلادي مع بالغ الاهتمام بالتقرير الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويأمل أن تؤدي استنتاجاته إلى خطوات جديدة وقيمة للنهوض بالنمو النووي في جميع أرجاء العالم .

السيد يانوفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يضم وفد بلادي موته إلى المتكلمين السابقين الذين أشنوا على السيد هانز بليكس لبيانته الهام ولتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) الذي يبين بطريقة منظمة الأنشطة المتعددة الجوانب التي تقوم بها الوكالة . وأشار قناعة العديد من الممثلين بأن الوكالة ، بقيادة المدير العام ، قادرة كل الاقتدار على خدمة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاستخدامات الآمنة للطاقة النووية .

وإذ نناقش التقرير السنوي للوكالة ، أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييد حكومة بلادي الراسخ للعمل الهام الذي تقوم به الوكالة في المجالات العديدة للتطبيقات السلمية والأمن للطاقة النووية . إن السجل المشير للإعجاب لما قامت به الوكالة من أنشطة طوال ٣٢ عاما لا يمثل إلا دليلا آخر على أن الاختلافات في الأيديولوجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ليست بالعقبة الخطيرة التي تمنع التعاون الجاد لما فيه منفعة جميع المشاركين . إن الوكالة منظمة دولية فريضة ، مجهزة تجهيزا جيدا للوفاء بمتطلبات العديد من الجوانب المختلفة للعلاقات الدولية المتمثلة بالمساعي المنسجمة والهادفة .

إن التطورات الأخيرة في نزع السلاح النووي والخطوات التي ستتخذ في وقت لاحق من أجل إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة على الترسانات النووية ، تسهم إسهاما مفيدا في تهيئة مناخ من الأمن والاستقرار المتزايد يبرج أن تشمر فيه الجهود المشتركة . وتسهم بولندا من جانبها في هذه المساعي بعرضها خطة لخفض الأسلحة وزيادة الثقة في وسط أوروبا .

وفي وقتنا هذا بإمكان أي بلد ، بغض النظر عن قدراته أو حجمه ، أن يظل مع
بدور ما في العملية المشتركة للتقليل من خطر نشوب محرقة نووية . ويمكن ذلك ، على
سبيل المثال ، بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة
تلاتيلولكو أو بإبرام اتفاق مع الوكالة بشأن تطبيق ضماناتها على نطاق كامل . وتوجد
قاعدة قانونية كافية لمثل هذه الخطوات . فهي أفضل طريقة لزيادة الثقة فيما يخمس
بلد ما أو للاستفادة استفادة كاملة من نقل المواد النووية والتكنولوجيا والمعدات
بتكاليف أدنى . ونرحب في هذا الصدد بالاتفاقيين اللذين وقَّعتهما نيجيريا وإسبانيا
مع الوكالة . ولأسباب واضحة ، نشير مع الاهتمام الخاص إلى الاتفاق الذي أبرمته الصين
مع الوكالة ، لاختصاص بعض المنشآت المدنية للقوة النووية لضمانات الوكالة .

ومن المقرر أن يعقد بعد سنتين المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم
انتشار الأسلحة النووية . وإنني واثق من أن الوكالة ، تمشيا مع أفضل تقاليدهما ،
ستشارك بفعالية في الأعمال التحضيرية التي ستبدأ قريبا .

ومن تقرير الوكالة عن السنة الماضية تأكد لنا مرة أخرى أن

"المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة ... قد ظلت في نطاق

الأنشطة النووية السلمية" . (A/43/488 ، المرفق ، الفقرة ٢٨٤)

وأهم نتيجة يخلص إليها من هذه الحقيقة أن من الصعب إساءة استخدام المواد النووية
عندما تكون خاضعة لضمانات الوكالة . وبالتالي فإن تعزيز نظام ضمانات الوكالة واجب
له أهمية قصوى بالنسبة للجميع . والاعتراف بهذه الحقيقة يتجاوز نطاق أنشطة الوكالة
الدولية للطاقة الذرية . فيمكن الاستفادة من تجربة الوكالة في مختلف طرق التحقق من
نزع السلاح .

لقد انصب اهتمام الوكالة خلال السنتين الماضيتين عن حق على المسائل المتصلة
بسلامة المنشآت النووية . والمنجزات المعروفة جيدا للوكالة تبعث التشجيع في النفوس
وتستحق أسى آيات الشناء . واسمحوا لي أن أشير إلى إنجاز واحد - ربما يكون أقلها
ملفتا للانتباه - هو الاستعراضات الخاصة التي تقوم بها أفرقة استعراض الأمان

التشغيلي التابعة للوكالة بناء على طلب الحكومات المعنية . إن عمل هذه البعثات يسهم إسهاما كبيرا في الاستخدام الآمن للطاقة النووية وفي قبول الجماهير لها ، ويعزز دور المنظمات الوطنية المعنية في هذا المجال ومستوى استعدادها . وكما نعلم من المزمع إيغاد هذه البعثات إلى عدة بلدان .

وأود أن أتناول الآن بإيجاز القواعد القانونية الدولية . إن بولندا طرف في ثلاث من الاتفاقيات الدولية الأربع ذات الملة . وأسوة بعدد من البلدان الأخرى ، نعتقد أن من الضروري مواصلة دراسة مشكلة المسؤولية النووية الدولية داخل إطار الوكالة . والغرض من القرار المتخذ في الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن وقوع حادث نووي هو تحقيق هذا الهدف .

وإذ اقتصر على هذه الملاحظات ، أود أن أؤكد أن وفد بولندا يوافق على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٧ ويؤيد أيضا مشروع القرار بشأن المسألة قيد البحث .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : يستهل وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بيانه بالإعراب عن شكره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ، السيد هانز بليكس ، على البيان الممتاز الذي أدلى به في الجلسة العامة السابقة عند تقديمه التقرير السنوي الثاني والثلاثين للوكالة وعلى شرحه للأحداث الرئيسية التي وقعت منذ نشر هذا التقرير .

إن أنشطة الوكالة فريدة من نوعها ؛ فهي تشجع الاضطلاع بمهمة هامة للغاية ، هي توفير الطاقة للبشرية واستخدام الذرة لهذا الغرض ، والتحقق من عدم انتشار الأسلحة النووية ، والتطوير المأمون للطاقة النووية .

وكما ذكر بحق ، تجسد الوكالة البديل السلمي للاستخدام العسكري للذرة . إنها نموذج للمنظمة الدولية في المستقبل ، التي تقوم بمهمة ضمان عدم ظهور الأسلحة النووية من جديد .

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن صياغة اتفاقيتين دوليتين في إطار الوكالة وهما ، اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي ، أكدت من جديد للمجتمع الدولي أن الوكالة آلية فعالة يعول عليها لتنسيق الأنشطة المتمثلة بالاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية .

وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تقدر تقديرا كبيرا الإسهام الذي تقدمه الوكالة في إرساء مناخ من الثقة ومن التفاهم والتعاون المتبادلين فيما بين الدول . ونشعر بالامتنان على نحو خاص حيال الدور الذي تضطلع به الوكالة في مهامها الخاصة بالرصد . ونظام الضمانات الذي وضعته الوكالة يكفل على نحو فعال وموثوق به عدم تحويل المواد النووية من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية .

وفي هذا الصدد ، يسعدنا أن نلاحظ أن مفتشي الوكالة ، في الفترة قيد الاستعراض ، لم يكتشفوا أي ظاهرة شاذة قد تشير إلى أن المواد النووية الخاضعة للضمانات أو المرافق الخاضعة للضمانات قد حفت عن غرضها أو استعملت من أجل صنع أي سلاح نووي أو من أجل أي غرض عسكري آخر ، أو من أجل صنع أي أجهزة نووية متفجرة أخرى .

وكما يتضح من التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ ومن البيان الذي أدلى به المدير العام ، السيد بليكس ، توسع نطاق مهام الوكالة في الفترة قيد الاستعراض في مجال المراقبة والرصد ، كما تحسن نظام الضمانات بصورة مطردة . وفي نفس الوقت ، نرى أنه يتعين على الوكالة أن تزيد من تركيز جهودها في مجال الضمانات على الدول الحديثة العهد بالطاقة النووية . ونرى أيضا أنه يتعين على الوكالة أن تضطلع بدور فعال وبنّاء على نحو متزايد في تعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والإشعاعية ، وخاصة ، في مجالات مثل حظر الهجمات على المنشآت النووية السلمية ، ومنع الإرهاب النووي ، ووضع المعايير والقواعد وإعداد نظام عالمي للمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية .

إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد قبل كل شيء مجالات وبرامج في أنشطة الوكالة مثل الطاقة النووية ودورة الوقود النووي والسلامة النووية وحماية البيئة والضمانات والنظام الدولي للمعلومات النووية والتعاون في مجال البيانات النووية . ونعلق أهمية كبرى على تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية بهدف التنمية ودراسة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وإننا نقدم إسهامنا الطوعي إلى صندوق المساعدة والتعاون التقنيين بانتظام وبالكامل . وتؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أيضا تنفيذ الوكالة لبرامجها في هذا المجال وبرنامجها للتنسيق العلمي . ونحن على استعداد للنظر في تنظيم تدريب فردي للاخصائيين في عدد من المعاهد العلمية والتكنولوجية في جمهوريتنا في إطار برامج الوكالة تلك ، ونحن على استعداد أيضا للنظر في ترشيح اخصائيينا للعمل بصفة خبراء للوكالة في البلدان النامية .

وتود جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن تشاطر الوفود التي أعربت عن تأييدها لتقرير الوكالة . ونحن على اقتناع بأن الوكالة ستظل الاداة الموثوق بها في تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ومن المفهوم أن عدم انتشار الاسلحة النووية يجب أن يكفل بصورة مستمرة . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قدمت وستقدم في المستقبل الدعم العلمي والسياسي والتكنولوجي والمادي للوكالة في تنفيذها للمهام المكلفة بها .

السيد كاروكوبيرو - كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود في البداية أن أعبر عن امتنان وفد بلادي للسيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للتقرير الشامل والوافي الذي قدمه إلى الجمعية العامة في ملحق مذكرة الامين العام في الوثيقة A/43/488 . ولقد استمعنا باهتمام كبير إلى البيان الافتتاحي للمدير العام الذي تكلم فيه بإيجاز عن العمل الضخم الذي تقوم به الوكالة والذي وصفه التقرير بوضوح . وقد يسّر هذا مناقشتنا بشأن هذا البند .

إن العديد من النقاط التي كان وفدي يود أن يثيرها قد غطّاها على نحو كافٍ المتكلمون السابقون . ولهذا سأقصر ملاحظاتي على بضع نقاط ذات أهمية حيوية لوفد بلادي .

تضطلع الوكالة بدور هام في تعزيز التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية . وفي الأعوام الثلاثين من وجودها ، كسبت الوكالة اعترافا عالميا بها بصفتها المركز العالمي لمعالجة المشاكل العلمية والتكنولوجية ، وكذلك المؤسسة المختصة لتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في هذا الميدان .

لقد حدثت تطورات كبرى في مجال التكنولوجيا النووية غير المتعلقة بالطاقة ، والتي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية . ونحن نهتم بصفة خاصة ببرامج الوكالة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الخاصة بالإشعاعات والنظائر في مجالات الزراعة والطب والبيولوجيا والصناعة والمياه . وتضطلع الوكالة بدور قيم في هذا الصدد ، ولكننا نعتقد أن هذا الدور يعرقله نقص الموارد .

وباعتبار أوغندا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فهي تساند نظام الضمانات الذي وضعتة الوكالة لكفالة قصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية . بيد أنه ، كما يمكن أن نرى من تقرير المدير العام ومن الميزانية البرنامجية للوكالة ، هناك اختلال واضح بين الموارد المخصصة للمساعدة التقنية وتلك المخصصة للضمانات . ونرى أن هذا الخلل ينبغي أن يعالج إذا قدر للوكالة أن تستجيب استجابة كافية لطلبات تقديم المساعدة التقنية .

إن افريقيا تقدر إمكانية استخدام التطبيقات السلمية للطاقة النووية في الجهود التي تبذلها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولهذا السبب ، وفي إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، قررت منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع القمة في عام ١٩٨٦ ، أن تنظم ندوة إقليمية افريقية لاستكشاف السبل والوسائل اللازمة لاستخدام الطاقة النووية . ويحدونا الأمل أن تستجيب اللجنة الاقتصادية لافريقيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد تم الاتصال بهما في هذا الصدد ، استجابة بناءة ، وأن تقدم المساعدة من أجل عقد هذه الندوة بنجاح .

(السيد كاروكوبيرو -
كامونانويري ، أوغندا)

وشمة مسألة تشير قلقا عميقا لدى وفد بلادي ، هي قيام البلدان الصناعية بإلقاء النفايات السامة - بما فيها النفايات النووية - في البلدان النامية . ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على العواقب الوخيمة التي لا يمكن حصرها المترتبة على هذه الممارسة بالنسبة لصحة الأجيال المقبلة ولعملية التنمية في قارتنا . إنها جريمة لا يمكن لأفريقيا أن تتفاوض عنها . لهذا فإننا نؤيد إعداد اتفاقية تجعل من هذه الممارسة جريمة دولية . وتعتقد أوغندا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمامها دور هام ينبغي أن تقوم به في هذا المدد ، وترحب بتأكيدات المدير العام للوكالة بأن الوكالة ستواصل تقديم المساعدة للبلدان التي كانت ضحية لعمليات إلقاء النفايات المشعة .

وكما تشير الفقرة ٤١ من تقرير الوكالة ، فإن مسألة قدرة جنوب أفريقيا على إنتاج الأسلحة النووية تشير قلقا عميقا في أفريقيا . ففي الوقت الذي تناضل فيه سائر البلدان الأفريقية للحصول على المساعدة من أجل إخراج المعرفة التقنية المطلوبة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، تمكنت جنوب أفريقيا ، بالتواطؤ مع بعض البلدان الغربية ، من إحرار القدرة على إنتاج الأسلحة النووية . وما لم تمتثل جنوب أفريقيا امتثالا تاما للقرار GC(XXX)/RES/468 ، فلا بد من تنفيذ توصية مجلس الإدارة بوقف جنوب أفريقيا عن ممارسة مزايا وحقوق عضويتها بموجب المادة التاسعة عشرة بآء من النظام الأساسي .

ختاما ، أود أن أؤكد على الأهمية التي تعلقها أوغندا على الأنشطة التي تقوم بها الوكالة في ميدان السلامة النووية . فقد أشبت حادث تشيرنوبيل أن أي حادث يقع في منشأة نووية يمكن أن تترتب عليه آثار إشعاعية بعيدة المدى . وبالتالي فإننا نؤيد إعداد اتفاقية دولية بشأن مسؤولية الدول عن الأضرار الناجمة عن الحوادث التي تقع في منشآت توليد الطاقة النووية . وهذه الاتفاقية ينبغي أن تشمل مسؤولية كل من يتسبب عن عمد أو إهمال في إحداث أضرار عن طريق تداول أغذية أو سلع ملوثة .

الرئيسي : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/43/L.17 .

إذا لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار .

أُعيد مشروع القرار A/43/L.17 (القرار ١٦/٤٣)

الرئيسي : بهذا نكون قد اختتمنا نظرتنا في البند ١٤ من جدول الأعمال .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الثالث للمكتب (A/43/250/Add.2)

الرئيسي : يوصي المكتب في الفقرة ٢ (أ) من تقريره (A/43/250/)

، بأن يُدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي بعنوان "تقديم المساعدة الطارئة إلى نيكاراغوا وكوستاريكا وبنما والبلدان الأخرى المنكوبة بالإعصار جوان" .

وإذا لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في

جدول أعمالها .

تقرر ذلك .

الرئيسي : في الفقرة ٢ (ب) من التقرير ، يوصي المكتب بأن يُنظر في

البند مباشرة في الجلسات العامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي : هل لي أن أعتبر أيضاً أن البند ينبغي النظر فيه على سبيل

الأولوية بسبب ما له من طابع هام وعاجل ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي : بالنظر إلى الطابع العاجل لهذه المسألة اقترح أن تباشر

الجمعية العامة النظر فوراً في البند الجديد .

البند ١٥٢ من جدول الاعمال

تقديم المساعدة الطارئة إلى نيكاراغوا وكوستاريكا وبنما والبلدان الاخرى المنكوبة

بالإعصار جوان : مشروع قرار (A/43/L.19)

الرئيس : أُعطي الكلمة لممثل الجمهورية الدومينيكية الذي يرغب في

عرض مشروع القرار A/43/L.19 ، الذي سيجرى توزيعه على الاعضاء بعد فترة وجيزة .

السيد ديل روساريو (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن
الاسبانية) : نيابة عن وفد الجمهورية الدومينيكية ، الذي يشرفه أن يكون رئيس
 مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي لهذا الشهر ، يسرني أن أتولى عرض مشروع
 القرار الوارد في الوثيقة A/43/247 المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ والمعنون
 "تقديم المساعدة الطارئة الى نيكاراغوا وكوستاريكا وبنما والبلدان الأخرى المنكوبة
 بالإعصار جوان" .

كما يعرف الجميع ، صبت الطبيعة مرة أخرى غضبها على منطقتنا الكاريبية وعمف
 إعمار آخر بالبلدان الشقيقة نيكاراغوا وكوستاريكا وبنما وبلدان أخرى في منطقة
 أمريكا الوسطى . وقد اعتمدت مجموعتنا الإقليمية مشروع القرار هذا بالاجماع ، وهو
 يعبر بوضوح عن قلقنا وتضامننا مع البلدان المنكوبة . وتنص فقرات المنطوق على
 ما يلي :

"تعرب عن تضامننا ودعمنا لنيكاراغوا وكوستاريكا [وبنما] والبلدان
 الأخرى في المنطقة ، المنكوبة بهذه الكارثة الطبيعية ؛
 "تعرب عن شكرها لجميع دول المجتمع الدولي والوكالات الدولية
 والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الآن إغاثة طارئة الى البلدان المنكوبة ؛
 "تحث جميع دول المجتمع الدولي على الإسهام بسرعة وبسخاء في جهود
 الإغاثة والإنعاش والتعمير في المناطق المنكوبة ؛
 "تعرب عن تقديرها للأمين العام على الخطوات التي اتخذها لتنسيق
 وتعبئة جهود الإغاثة والإنعاش والتعمير ؛
 "تطلب الى الأمين العام ، بالتعاون الوثيق مع حكومات نيكاراغوا
 وكوستاريكا [وبنما] والبلدان الأخرى المنكوبة في المنطقة ، والمؤسسات
 المالية الدولية ، والى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها
 المتخصصة مساعدة هذه البلدان على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج
 الإنعاش والتعمير المتوسطة الأجل والطويلة الأجل" .

(السيد ديل روماريو ،
الجمهورية الدومينيكية)

وأود أن أذكر لأعضاء الجمعية الذين قد لا تكون لديهم معلومات مستكملة عن التطورات في المنطقة ، إن الاعصار "جوان" عندما عبر المحيط الهادئ ، أسماه خبراء الأرصاد الجوية ثانية بإعصار "مريم" .
وتشق دول مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأن مشروع القرار هذا ستعتمده الجمعية العامة بالاجماع .

الرئيس : حيث أن مشروع القرار الذي عرضه توا ممثل الجمهورية

الدومينيكية لم يوزع لأسباب فنية حتى الآن ، اقترح أن تعلق الجلسة لعدة دقائق .

عُلِّقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٠

الرئيس : منذ هنيهة قررت الجمعية العامة أن تنظر فوراً في البند

١٥٢ وهو البند المعروض علينا الآن .

لقد عرض ممثل الجمهورية الدومينيكية مشروع القرار الوارد في الوثيقة

A/43/L.19 التي عممت قبل لحظات .

والواقع ان نص مشروع القرار كان قد عُمر يوم أمس مع رسالة موجهة من ممثل

الجمهورية الدومينيكية واردة في الوثيقة A/43/247 . لقد أُدخل عليه تعديل طفيف

بإضافة بنما ضمن البلدان المتأثرة .

لذلك هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تجاوز أحكام المادة ٧٨ من

النظام الداخلي للجمعية العامة؟

تقرر ذلك .

الرئيس : هل لي أيضاً أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع

القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.19 ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧/٤٣) .

الرئيس : ترغب ممثلة الولايات المتحدة في الكلام ، وأعطيتها الكلمة .

الآنسة بيرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار المعنون

"تقديم المساعدة الطارئة إلى نيكاراغوا وكوستاريكا وبنما وغيرها من البلدان

المتأثرة بإعصار جوان" لاننا نتعاطف تعاطفاً كلياً مع أهداف القرار .

مع ذلك أود أن أقول إن وفدي كان يحبذ لو أن مشروع القرار عُرض علينا

بالأمس . إننا لم نتسلمه بالأمس كما قلتم يا سيادة الرئيس ، بل لم نتسلمه إلا خلال

فترة تعليق هذه الجلسة . إننا وقد يتصرف بناء على تعليمات ، ونود عادة أن نتشاور

مع حكومتنا في العاصمة . انني أقول هذا للسجل . وكنا نحبذ أن يتاح لنا الوقت

للتشاور مع العاصمة . غير أنني أكرر أننا انضمامنا إلى توافق الآراء لاننا نتعاطف

تعاطفاً كلياً مع أهداف القرار .

الرئيس : أود أن أذكر بأنني قلت إن نص مشروع القرار هذا قد ورد في الوثيقة A/43/247 التي وزعت بالأمس . وقلت أيضا إن تلك الوثيقة (A/43/L.19) عُممت منذ لحظات .

أحاطت الجمعية علما بالبيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة منذ لحظات .

سنستمع الآن إلى بيانات قصيرة من ممثلي نيكاراغوا وكوستاريكا وبنا .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

باسم حكومة بلادي ووفدها أعرب عن امتناننا المخلص والحر للجمعية العامة على اعتمادها مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الطارئة إلى نيكاراغوا وكوستاريكا وبنا وغيرها من البلدان المتأثرة بإعصار جوان . كذلك أعرب عن امتناننا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي أقرت هذا النص واعتمدت مشروع القرار داخل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وانني بالطبع ممتن أيضا للأمين العام ، على الخطوات والترتيبات التي اتخذها عندما واجه هذه الحالة الطارئة الناجمة عن كارثة طبيعية ، ولمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الإغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على ما قدمته من تعاون بمجرد أن علمت بهذه المأساة . ونعرب عن شكرنا لجميع الوكالات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتلبيتها لطلبنا من أجل تقديم المساعدة لمواجهة هذه الحالة الطارئة .

ونعتقد أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة هذا الصباح سيكون مفيدا جدا من حيث التعاون المادي في المستقبل . ولكن مما لا شك فيه أنه يمثل أيضا برهاننا واضحا على التضامن المعنوي مع الشعوب التي أشير إليها في مشروع القرار ، وهي شعوب تأثرت تأثرا مباشرا بهذه الكارثة .

اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أصدق آيات الشكر إلى الحكومات التي قدمت

المساعدة فورا بعد أن علمت بالكارثة الناجمة عن إعصار جوان .

مرة أخرى أشكركم يا سيادة الرئيس وأشكر جميع أعضاء الجمعية العامة .

السيد غوتيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم
كوستاريكا حكومة وشعبا اعرب عن امتناننا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة قبل
لحظات . كذلك نعرب عن شكرنا لجميع الهيئات والاشخاص الذين ساهموا في اتخاذ هذا
القرار بسرعة متناهية .

إنه تعبير عن التضامن الانساني وآصرة تربطنا بالمجتمع الدولي ككل . وأعتقد أن من الضروري أن نعرب عن امتناننا للبلدان الصديقة وللهيئات الدولية التي مدت لنا يد المساعدة حتى قبل اتخاذ هذا القرار ، حتى نتمكن من مواجهة الكارثة والتصدي لآثارها المدمرة .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب عن

تقديرنا المخلص للجمعية العامة لموافقتها على ادراج بند جديد في جدول أعمالها يتعلق بالدمار الذي أحدثه إعصار جوان في نيكاراغوا وكوستاريكا وبلدي . كما أود أن أشكرها لأنها قررت التعجيل بتناول هذا البند ولاعتمادها مشروع القرار بالاجماع . أود أن أتوجه بعبارة التقدير الخاصة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبصفة خاصة للدولة التي تتولى رئاسة هذه المجموعة لهذا الشهر ، الجمهورية الدومينيكية ، لما أبدته من عناية واهتمام في اضطلاعها بالولاية المناطة بها .

أود أيضا أن أشير إشارة خاصة إلى البلدان التي تمكنت من المشاركة في توافق الآراء ، رغم الظروف التي عرض فيها مشروع القرار .

وبالنيابة عن وفد بلادي أعرب عن تعازينا الخالصة لوفود نيكاراغوا وكوستاريكا والبلدان الأخرى في المنطقة التي عانت خسائر بشرية ومادية كبيرة نتيجة للأثر المدمر لإعصار جوان . إننا نشارك نيكاراغوا وكوستاريكا جغرافيا وتاريخيا وثقافيا ، واليوم نشارك معها في مأساتها . وإنني على ثقة من أننا نشارك معها أيضا في التضامن والأمل .

ربما يكون الضرر الذي سببه إعصار جوان في بلادي غير معروف تماما . ولذلك أود أن أشير إلى أن الضرر كبير وأنه زاد من سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة بالفعل التي تعاني منها بنما في الشهور الأخيرة .

وبالأمس فقط انتهينا من التقييم الأولي الذي يقوم به فريق انضباطي متعدد الاختصاصات عينته الهيئة التنفيذية لتقييم حجم وأثر الأضرار التي سببها إعصار

جوان . وقد انتهى هذا الفريق إلى أن الأمطار الكثيفة والفيضانات تسببت في إصابة أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص وفي موت وفقد العشرات . وقد دمرت أو تهدمت آلاف من الوحدات السكنية والمنشآت العامة . ودمرت حوالي ٢٠ في المائة من شبكة الطرق المحلية بما في ذلك أجزاء عديدة من طريق عموم أمريكا السريع . وانقطعت وسائل الاتصال في عدد كبير من المدن وفقدت آلاف من الأبقار والماشية .

ونظرا لجسامة الخسائر أعلن الجهاز التنفيذي في الحكومة حالة الطوارئ الوطنية في جميع أقاليم جمهورية بنما . وصدرت التعليمات إلى جميع الوزارات والكيانات الرسمية بأن توفر على سبيل الأولوية المساعدات والنفقات والمواد والأفراد اللازمين وذلك لاصلاح الأضرار الناشئة ، في أسرع وقت ممكن وبصفة خاصة ما يتعلق بالطرق والغذاء والصحة والزراعة والماشية والكهرباء والاسكان . وقد بدأت عملية إعادة التأهيل وإعادة البناء فورا في اطار قيود مالية شديدة نعرفها جميعا تواجه حكومتي . وقد اتضحت بالفعل روح التضامن في الشعب البنمي الذي يتمتع بارادة دائمة للتغلب على الصعوبات أيا كان حجمها . ونحن نشق في أننا سنلقى من المجتمع الدولي الكرم والتضامن الفعال والمساعدة ، دعما للجهود التي بدأتها بالفعل حكومة وشعب بنما في هذه الأوقات العصيبة .

الرئيسي : أود باسم الجمعية العامة أن أعرب لحكومات وشعوب نيكاراغوا وكوستاريكا وبنما والبلدان الأخرى في المنطقة التي نكبت بالإعمار جوان ، عن مواساتنا لها وتضامننا معها فيما يتعلق بالدمار الذي أحدثته الكارثة الطبيعية التي حلت بها .

السيد ديل روساريو (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : أود أن أشير إلى أن الـ ٢٣ دولة الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي التي قدمت مشروع القرار A/43/L.19 الذي عرضته بالنيابة عنها والذي نشكر الجمعية العامة لاعتماده بالإجماع . وانني باسم الجمهورية الدومينيكية وجميع الأعضاء الآخرين في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريببي اطلب من الامانة العامة ، عن طريقكم سيدي الرئيس أن تتأكد من أن النص النهائي للقرار يتضمن أسماء جميع الاعضاء الثلاثة والثلاثين في مجموعتنا .

الرئيس : أحاطت الجمعية علما بملاحظات ممثل الجمهورية الدومينيكية

وستكفل الامانة العامة أن النص النهائي للقرار سيتضمن أسماء جميع الدول الاعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي قدمت مشروع القرار . وبذلك تختتم الجمعية العامة نظرها في البند ١٥٢ من جدول الاعمال .

البند ١٥ من جدول الاعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية :

(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس : يذكر الممثلون أن الجمعية في الجلسة العامة السابعة

والثلاثين المعقودة يوم الاربعاء ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر انتخبت ١٧ عضوا للمجلس لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

ولما كانت نتيجة الاقتراع المقيد الاول الذي أجري في تلك الجلسة غير حاسمة ، وبالنظر الى أنه لا يزال يتعين شغل مقعد واحد من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، يجب على الجمعية العامة ، وفقا للنظام الداخلي ، أن تضيي الس إجراء اقتراع ثالث يقتصر على الدولتين ، نيكاراغوا وبيرو ، اللتين لم تنتخبا ولكنها حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق .

وفي هذا الصدد طلب ممثل بيرو الكلام للدلاء ببيان قصير . وأعطيه الكلمة .

السيد رودريغيز (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن

أبلغكم ، سيدي الرئيس ، وأبلغ الجمعية العامة بأن حكومتي سحب ترشيحها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حرصا على علاقات الاخوة والود والتضامن التي تربط بين جمهوريات نيكاراغوا وبيرو وحتى تجعل من الممكن الموافقة الإجماعية على ترشيح نيكاراغوا . ونحن متأكدون تماما بأن قرارنا سيساعد على تدعيم وحدة أمريكا اللاتينية التي يعتز بها كثيرا سكان بيرو ونيكاراغوا وجميع أعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الدومينيكية بصفته رئيسا

لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

السيد ديل روساريو (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الإسبانية) : نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، أود أن أشكر شكرا خالصا حكومة بيرو ووفدها على سحب ترشيحها حرصا على وحدة المجموعة . وبلدي ، بوصفه الرئيس الحالي للمجموعة . ممتن كل الامتنان لهذه اللفتة ، التي تعطي الفضل لحكومة بيرو وتعزز وحدة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

نيابة عن وفد وحكومة نيكاراغوا ، أود أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن خالص امتناننا لحكومة ووفد بيرو على قرارها المتخذ حرصا على وحدة أمريكا اللاتينية . ونشكر بيرو شكرا خالصا على نيتها التي أعلنتها لتأييد ترشيح نيكاراغوا ، والتي

تعد دليلا واضحا على روابط الاخوة والتضامن الدائمة التي لا انفصام لها والتي تربط بين الحكومتين والشعبين - في بيرو ونيكاراغوا .

لقد شعرنا بأننا في موقف صعب للغاية عندما لم تتمكن منطقة أمريكا اللاتينية ، في الاقتراع الأخير ، من تقديم مرشح واحد ، وقد وجهنا ببلدين شقيقين ، مرشحين لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولذا وافقنا على تأجيل الانتخاب لتفادي مواجهة في الجمعية العامة لن تكون بكل تأكيد في صالح الروابط الوثيقة القوية من التضامن والصداقة فيما بين سكان بيرو ونيكاراغوا .

إن قرار بيرو يؤكد من جديد المشاعر التي تلهم شعبينا ، وهو ، كما قال ممثل الجمهورية الدومينيكية ، مفخرة لحكومة وشعب بيرو اللذين بسبب سلوكهما الايثاري يستحقان امتنان حكومة وشعب نيكاراغوا اللذين يقدران ذلك كل التقدير .

الرئيس : في ضوء بيان ممثل بيرو ننتقل الآن الى الاقتراع الثاني

المقيد .

توزع الآن أوراق الاقتراع .

واسمحوا لي بأن أطلب الى الممثلين أن يكتبوا على أوراق الاقتراع اسم دولة واحدة فقط يودون التصويت لصالحها . وستعتبر أوراق الاقتراع التي تتضمن أكثر من اسم دولة واحدة باطلة .

بدعوة من الرئيس تولى السيد غوراجيفسكي (بولندا) والسيد ادريس (السودان)

والسيد مونخ - أورغيل (منغوليا) والسيد اغستتر (النمسا) فرز الاصوات .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٢٣٥الرئيس : نتيجة التصويت لانتخاب عضو واحد في المجلس الاقتصاديوالاجتماعي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٩

عدد البطاقات الباطلة : ٢

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٧

الممتنعون عن التصويت : ٨

عدد الاعضاء المصوتين : ١٣٩

أغلبية الثلثين المطلوبة : ٩٣

عدد الاصوات التي حصلت عليها كل من :

نيكاراغوا ١٢٢

بيرو ١٦

انتخبت نيكاراغوا ، بحصولها على أغلبية الثلثين المطلوبة ، عضوا في المجلسالاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩الرئيس : أود أن أهنئ نيكاراغوا ، التي انتخبت لتوها عضوا فيالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما أشكر لجنة فرز الاصوات لما قدمته من مساعدة في هذا الاقتراع .وبهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من النظر في البند ١٥ (ب) من جدولالاعمال .رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠